Distr.: General
15 October 2018
Arabic
Original: English

الأمـم المتحـدة



الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

تقرير الأمين العام

أولا – مقدمة

١ – مدد مجلس الأمن بموجب قراره ٢٣٨٧ (٢٠١٧) ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى (البعثة المتكاملة) حتى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، وطلب إليّ أن أقدم تقريرا عن تنفيذها. ويُقدَّم هذا التقرير عملا بذلك القرار.

٢ – في أعقاب المبادرة التي أطلقتُها لإصلاح حفظ السلام ومبادرتي ”للعمل من أجل حفظ السلام“، طلبت إلى خوان غابرييل فالديس قيادة عملية استعراض استراتيجي مستقل للبعثة. وقد أنجز الاستعراض في الفترة الممتدة من حزيران/يونيه إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، بمشاركة ١٥ من الخبراء متعددي التخصصات من مختلف الوكالات في منظومة الأمم المتحدة، وقام بزيارة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى في الفترة من ٢ إلى ١٥ تموز/يوليه. وأجرى مشاورات مع طائفة واسعة من أصحاب المصلحة، بمن فيهم الرئيس فوستان أركانج تواديرا، ورئيس الوزراء سامبليس ساراندجي وأعضاء حكومته، وممثلو الجمعية الوطنية والأحزاب السياسية الرئيسية والجماعات المسلحة والمجتمع المدني والمجموعات النسائية والشبابية، والزعماء الدينيون وسكان جمهورية أفريقيا الوسطى، فضلا عن أعضاء السلك الدبلوماسي، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والاتحاد الأوروبي والبعثة المتكاملة وفريق الأمم المتحدة القطري وفريق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية. وبالإضافة إلى بانغي، قام الفريق بزيارة كل من بامباري، وبانغاسو وبوار وبريا وكاغا باندورو، وسعى إلى عقد مشاورات في أديس أبابا، وليبرفيل، وباريس، وواشنطن العاصمة ونيويورك. وترد في هذا التقرير الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية التي تمخض عنها الاستعراض.

ثانيا – السياق

٣ – لم تنجح اتفاقات السلام المبرمة سابقا في جمهورية أفريقيا الوسطى، تدعمها تدخلات على مستوى المنطقة دون الإقليمية والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، في وضع حد لدوامة أعمال العنف

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

18-16650 (A) 241018 251018





والنزاعات التي نجمت عن عدم التصدي بصورة منهجية للمشاكل المتجذرة المتمثلة في الفقر وعدم المساواة والإفلات من العقاب والتهميش والطعن في حقوق الجنسية والتمييز. وقد واجهت الدولة تحديات من حيث قدراتها ووجودها، مما أدى إلى صعوبات في توفير الخدمات الأساسية والأمن لمواطنيها في ظل اقتصاد يرتكز على ثروات طبيعية تستحوذ عليها قلة من المستفيدين. ونتيجة لذلك، ظل البلد يتخبط في دورة مستمرة من العنف وعدم الاستقرار، لا سيما في المناطق النائية الواقعة في الشمال الشرقي. وأدت أعمال العنف التي اندلعت في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤ إلى إضافة أبعاد دينية وقبلية جديدة إلى النزاع الدائر؛ وما زال الدين والعرق يُستخدمان للتحريض على العنف. ونتيجة لهذه العوامل مجتمعة، أصبحت الدولة على حافة الانهيار، مما استدعى نشر بعثة الأمم المتحدة المتكاملة، وذلك بعد تدخل كل من الاتحاد الأفريقي وفرنسا.

٤ - وساهم وجود البعثة المتكاملة في تحقيق نجاحات هامة، بما في ذلك تنظيم منتدى بانغي للمصالحة الوطنية وعقد الانتخابات الرئاسية والتشريعية في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦، التي نجحت في إعادة البلد إلى النظام الدستوري. وتساهم البعثة أيضا في منع وقوع الفظائع كل يوم وتواصل جهودها الرامية إلى حفظ وحماية شرعية الدولة وسلامتها الإقليمية. لكن بعد مرور أربع سنوات على نشر البعثة المتكاملة، وعلى الرغم من الاستثمارات الكبيرة التي قدمها المجتمع الدولي، لا تزال الأزمة مستمرة والأوضاع معرضة لانتكاسة خطيرة. ويبدو أن هناك حالة من الجمود بسبب وجود عوامل مثيرة للنزاع على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني والمحلي، وذلك على الرغم من التقدم المحرز. أما الانتخابات التي نُظمت في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦، والتي كانت أول انتخابات ديمقراطية وحرة ونزيهة من نوعها في البلد، فإنها لم تحقق سوى انخفاضا مؤقتا في أعمال العنف. ولم تسهم في تهيئة الظروف المواتية أو الإطار اللازم لعملية سلام شاملة للجميع من شأنها أن تيسر نزع السلاح وتحقيق المصالحة. وفي الأشهر التي أعقبت هذه الانتخابات، تصلّب موقف الجماعات المسلحة، في خضم خيبة آمالها بشأن ترتيبات تقاسم السلطة والتنافس في السيطرة على الأراضي والوصول إلى الموارد الطبيعية، بينما زادت هجماتها على المدنيين وظلت تجني معظم أرباحها المتأتية من الأنشطة الاقتصادية غير المشروعة دون أي عوائق.

٥ - وعلاوة على ذلك، تحول الاهتمام الدولي والإقليمي في فترة ما بعد الانتخابات إلى أزمات أخرى بالغة الأهمية. وقد تجلى ذلك في خفض عدد القوات الدولية في البلد، والتي تؤدي دورا أساسيا يساعد البعثة في الاضطلاع بولايتها لحفظ السلام ومنع انتشار الجماعات المسلحة. وظلت المنطقة تضطلع بدور هام، في حين أدت الديناميات الجيوسياسية المتغيرة إلى زيادة تعقيد النزاع. وفي هذا السياق، بدأت جهود الوساطة المختلفة. وقد انضوت معظم هذه الجهود في نهاية المطاف ضمن المبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة تحت رعاية الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا التي التزمت الأمم المتحدة بدعمها دعما تاما.

٦ - وفي أوائل عام ٢٠١٧، تدهورت الحالة الأمنية لأسباب في مقدمتها الافتراضات السياسية والأمنية التي لم تتحقق. وقضى مجلس الأمن في قراره ٢٣٨٧ (٢٠١٧) بأن تركز ولاية البعثة على دعم العملية السياسية بهدف احتواء الحالة الأمنية، وحماية المدنيين، وتهيئة الظروف المواتية لتيسير وصول المساعدات الإنسانية. وبعد عشرة أشهر من ذلك، نجح هذا النهج إلى حد ما في إعادة العملية السياسية إلى المسار الصحيح، في حين يسرت الاستراتيجية السياسية للبعثة المتكاملة تحقيق الاستقرار في العديد

من المناطق واحتواء الحالة الأمنية في مناطق أخرى. بيد أن الديناميات السياسية والأمنية في البلد لم تتغير، وظلت الأحوال المعيشية للناس العاديين من مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى دون تحسن يُذكر، كما لم تتوقف أعمال العنف بشكل مستدام.

٧ - وفي هذا السياق، شاركتُ مع الرئيس تواديرا، ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، موسى فكي محمد، والأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، أحمد علام - مي، في رئاسة اجتماع وزاري رفيع المستوى بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى على هامش الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة لمناقشة سُبل المضي قدما. وقد أعرب المشاركون في ذلك الاجتماع عن تأييدهم للجهود التي يبذلها الرئيس تواديرا لإحلال السلام وتحقيق المصالحة الوطنية والتنمية في بلده، مع التسليم بأن الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى شرط حاسم لتحقيق الاستقرار في المنطقة. وأشاروا إلى ضرورة استمرار المشاركة البناءة لجميع بلدان المنطقة دون الإقليمية والتنسيق الوثيق لجميع جهود الوساطة في إطار المبادرة الأفريقية من أجل تعزيز عملية السلام.

ثالثا - الحالة السياسية

٨ - تحظى المبادرة الأفريقية باعتراف واسع النطاق من قبل جميع أصحاب المصلحة باعتبارها تشكل الإطار الأساسي لعملية السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، على الرغم من بطء تفعيلها وافتقارها إلى الموارد المطلوبة. وبعد مرور عام على اعتماد خارطة طريق ليبرفيل، اختتم فريق الميسرين التابع للمبادرة ''جولات الاستماع'' التي أجراها مع الجماعات المسلحة الرئيسية، وعددها ١٤ جماعة. وفي آخر اجتماع عقده في بوار في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ آب/أغسطس، ساعد الفريق في تنسيق مطالب الجماعات المسلحة، التي قُدمت في وقت لاحق إلى الرئيس تواديرا لكي تنظر فيها الحكومة. ويمثل ذلك خطوة تمهيدية هامة نحو فتح الحوار بين الحكومة والجماعات المسلحة المقرر مبدئيا في تشرين الثاني/نوفمبر. وتشاور الفريق أيضا مع رئيسين سابقين للدولة في المنفى هما فرانسوا بوزيزي وميشيل جوتوديا. وفي تموز/يوليه ٢٠١٨، قامت المبادرة، بدعم من صندوق بناء السلام، بتنظيم دورات تدريبية لإعداد الجماعات المسلحة، وممثلي الحكومة، والقادة السياسيين والاجتماعيين للدخول في حوار مباشر، وذلك بدعم من جمعية سانت إيجيديو والمركز الأفريقي للتسوية البناءة للنزاعات. وقامت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتنظيم حلقات عمل وحلقات دراسية لإشراك النساء والشباب.

٩ - غير أن المجتمع المدني وأعضاء البرلمان وغيرهم من أصحاب المصلحة الوطنيين انتقدوا ما اعتبروه إخفاقا من جانب المبادرة في إشراك جميع الأطراف. وأثيرت مخاوف من أن يؤثر حصر الحوار في ١٤ جماعة مسلحة فقط تأثيرا سلبيا على الدعم الشعبي لأي محصلة نهائية والنجاح في تنفيذها. كما أثيرت مخاوف بشأن عدم وجود تماسك بين المبادرات الإقليمية والوطنية والمحلية، وعدم وضع مصالح المدنيين والضحايا في صميم الحوار.

١٠ - وفي ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٨، عُقد اجتماع في الخرطوم مع ثلاثة فصائل رئيسية من ائتلاف سيليكا السابق وفصيل واحد تابع لميليشيات أنتي بالاكا، وذلك بدعم من الاتحاد الروسي. وقد جاء ذلك الاجتماع في أعقاب اجتماع سابق عُقد في الخرطوم في ١٠ تموز/يوليه ولم يحضره سوى الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى. وأسفر الاجتماع الثاني عن إصدار إعلان تعهدت فيه الفصائل المسلحة

بدعم السـلام والحوار في إطار المبادرة الأفريقية. وعلى الرغم من أن مبادرة الخرطوم أثارت في البداية شـواغل تتعلق بوجود عمليات حوار متوازية وغير منسـقة، إلا أن النتائج التي أسـفرت عنها والاعتراف العالمي الذي تحظى به المبادرة الأفريقية باعتبارها تشكل مسعى السلام المركزي يمكن أن يسهما في تعزيز الجهود المبذولة دعما لعملية سـلام وطنية. ومع ذلك، ثمة احتمال أن تكون الجماعات المسـلحة قد شددت مواقفها.

١١ - وواصلت البعثة المتكاملة إحراز تقدم في تنفيذ استراتيجيتها السياسية دعما للحكومة وجهودها الإصلاحية وعملية السلام الوطنية من خلال إبرام اتفاقات على المستوى المحلي، وُضعت خصيصا لتناسب السياق المحلي والجماعات المسلحة المنتشرة. وهذه الاتفاقات تدعمها مبادرات الحوار والمصالحة المجتمعية، والعمليات العسكرية والشرطية، بما في ذلك الاعتقالات التي تستهدف شخصيات محددة، وبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وبرامج الحد من العنف المجتمعي، فضلاً عن دعم بسط سلطة الدولة.

١٢ - وفي بانغاسو، تم توقيع اتفاق محلي في نيسان/أبريل ٢٠١٨، عززته عمليات إلقاء القبض على قادة الميليشيات، وعملية نزع السلاح من خلال برامج الحد من العنف المجتمعي، ونشر وحدات تابعة للقوات المسلحة لأفريقيا الوسطى تلقت التدريب من جانب بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب العسكري في جمهورية أفريقيا الوسطى، والحوار القبلي بين القادة المحليين. وقد أسفرت هذه الجهود عن انخفاض ملحوظ في الهجمات التي استهدفت المدنيين في الأشهر الأخيرة. وفي بانغي، يسّر الحوار القبلي في الدائرة الثالثة للمدينة عودة النازحين بصورة تدريجية في أعقاب عملية سوكولا. وساهمت عمليات السلام والمصالحة المحلية في ماركوندا وزيميو في الحد من أعمال العنف وزيادة حرية التنقل وتيسير عودة سلطات الدولة. وبالمثل، ساعدت عمليات مماثلة في بوار على إزالة نقاط التفتيش غير القانونية، ووقف العنف القبلي، والحصول على التزام من الجماعة المسلحة ''حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار'' بتسريح مقاتليها ونزع سلاحهم كجزء من برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وفي تموز/يوليه، قام زعماء تلك الحركة وقادة ميليشيات أنتي بالاكا في بوار بحرق ٦٥٢ ١ قطعة سلاح كان قد تم جمعها من خلال برامج الحد من العنف المجتمعي، وهو ما يرمز إلى التزامهم بنزع السلاح. وأنشأت الحكومة أيضا، بدعم من البعثة، ثماني لجان محلية جديدة للسلم والمصالحة في جميع أنحاء البلد.

١٣ - وشرعت الحكومة في الأعمال التحضيرية للانتخابات المقرر إجراؤها في عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١. وفي أعقاب الطلب الرسمي الذي وجهته الحكومة إلى الأمم المتحدة للحصول على دعمها، تم إيفاد بعثة لتقييم الاحتياجات الانتخابية إلى البلد في الفترة من ٥ إلى ١٨ أيلول/سبتمبر. وهناك، قامت البعثة بتقييم البيئة السياسية والانتخابية والأمنية، والإطار القانوني والمؤسسي للانتخابات، ونطاق مشاركة المرأة في الساحة السياسية، وقدرات واحتياجات مختلف الجهات المعنية بالانتخابات من أجل وضع توصيات بشأن الدعم الانتخابي الذي يمكن أن تقدمه الأمم المتحدة. وفي حزيران/يونيه، صدّقت الهيئة الوطنية للانتخابات على مشروع قانون الانتخابات في إطار ورشة عمل ضمت الأحزاب السياسية والمؤسسات الوطنية والمجتمع المدني والشركاء الدوليين؛ ولا يزال مشروع القانون بين يدي الحكومة في انتظار أن تعرضه على الجمعية الوطنية. وفي ٦ تموز/يوليه، أنشأت الحكومة فريقا عاملا مكلفا بصياغة قانون لإصلاح الهيئة الوطنية للانتخابات.

١٤ - وشارك فرونسوا لونسيني فول، ممثلي الخاص لوسط أفريقيا ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا مع دول المنطقة في دعم المبادرة الأفريقية. وعلى هامش مؤتمر قمة رؤساء دول الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الذي عُقد في لومي في ٣٠ تموز/يوليه، أجرى ممثلي الخاص مشاورات مع الرئيس تواديرا، والسيد فكي محمد، ورئيس الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، علي بونغو أونديمبا، رئيس غابون. وقد واصل ممثلي الخاص، في سياق مشاوراته المنتظمة مع رؤساء دول المنطقة، الدعوة إلى توثيق العلاقات على المستوى الإقليمي، بما في ذلك من خلال تفعيل اللجان المختلطة الثنائية، لمعالجة القضايا العابرة للحدود.

رابعا - الحالة الأمنية

١٥ - ظلت الحالة الأمنية خارج العاصمة تتسم منذ عام ٢٠١٤ باستمرار عدم الاستقرار على خلفية نشاط الجماعات المسلحة في معظم أنحاء البلد، حيث تهاجم بانتظام المدنيين وحفظة السلام والعاملين في المجال الإنساني. ولا تزال الاشتباكات المكثفة بين الجماعات المسلحة تغذي التوترات القبلية وتشكل المصدر الرئيسي لانعدام الأمن والخطر الذي يتهدد المدنيين، لا سيما النساء والأطفال. وعلى الرغم من الحظر المفروض على توريد الأسلحة والحظر الذي تفرضه عملية كيمبرلي، ظلت الجماعات المسلحة تستفيد من الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وتفرض الضرائب من خلال نقاط التفتيش غير القانونية وتنخرط في أنشطة الاتجار بالأسلحة. ونتيجة لذلك، تعززت مواقعها خارج العاصمة دون أي تداعيات تُذكر.

١٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، انخفض عدد الحوادث الأمنية في بانغي وبانغاسو وعدة مقاطعات في الجزء الغربي من البلد. ومع ذلك، استمرت الاشتباكات بين الجماعات المسلحة، لا سيما في الوسط والجنوب الشرقي من البلد. وفي الفترة من حزيران/يونيه إلى آب/أغسطس، على مقربة من منطقة مبريس، بمقاطعة نانا - غريبيزي، دخلت الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى والحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى في اشتباكات مع مقاتلي ميليشيات أنتي - بالاكا الذين واصلوا مهاجمة التجار المسلمين. وقامت الميليشيات المتحالفة مع الجبهة الشعبية بنهب ١٥ قرية وحرق أكثر من ٢٠٠٠ منزل خلال هذه الاشتباكات، مما أدى إلى تشريد الآلاف من المدنيين. وفي أواخر تموز/يوليه، قُتل ثلاثة صحفيين روسيين في محور ديكوا - سيبوت، في مقاطعة كيمو، في ظروف لم تتضح بعد بالكامل؛ وتعكف السلطات الوطنية حاليا على التحقيق في هذا الحادث بدعم من البعثة المتكاملة. وفي مطلع آب/أغسطس، قامت الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا بمهاجمة وحرق ١١ قرية على امتداد محور إيرا - باندا، جنوب بريا، الغني بالموارد الطبيعية. وواصل الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى والجماعات المرتبطة بميليشيات أنتي بالاكا أعمال القتال في أواكا وكوتو السفلى. واستهدف المقاتلون المرتبطون بميليشيات أنتي - بالاكا بشكل منتظم قوافل البعثة المتكاملة في مقاطعات نانا - غريبيزي، وأواكا، وكوتو السفلى، ومبومو. وفي أوائل أيلول/سبتمبر، قُتل العديد من الأشخاص المشردين داخلياً في منطقة بريا على إثر الاشتباكات العنيفة التي اندلعت بين قوات الجبهة الشعبية والجماعات المسلحة التابعة لميليشيات أنتي - بالاكا.

١٧ - وفي الشمال الغربي، أدت عمليات البعثة المتكاملة ونشر سرية تابعة للقوات المسلحة لأفريقيا الوسطى في القضاء على أي وجود للحركة الوطنية لتحرير أفريقيا الوسطى في منطقة أوهام - بيندي، مما أدى إلى الحد من الهجمات على المدنيين وأتاح عودة معظم النازحين الذين كانوا قد لاذوا بالفرار إلى منطقة باوا في مطلع عام ٢٠١٨. وقد ساهمت العمليات العسكرية للبعثة المتكاملة والتعاون بين حكومتي جمهورية أفريقيا الوسطى والكاميرون في الحد من الهجمات التي تشنها ضد المدنيين جماعةُ 'سيريري'، وهي ميليشيا محلية تشكلت في الآونة الأخيرة وتتعاطى سرقة الماشية على نطاق واسع. واستمر العنف القبلي بين الرعاة والمزارعين والجماعات المسلحة المرتبطة بهم في مقاطعتي أواكا وكوتو السفلى، مع شن هجمات متكررة على المدنيين والبعثة المتكاملة. وقد تعثرت استجابة البعثة بشكل خطير بسبب عدم وجود قوات تابعة لها في بعض هذه المناطق، وبسبب الظروف الطرقية واللوجستية الصعبة للغاية.

١٨ - وضاعفت الجماعات التابعة لائتلاف سيليكا السابق من جهودها الرامية إلى تنسيق أنشطتها الاقتصادية غير المشروعة. وفي ٥ آب/أغسطس ٢٠١٨، اجتمع ممثلو كل من الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى والجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى والحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى في مويين سيدو، وهي بلدة تقع على الحدود مع تشاد. واتفقوا على إنشاء ''قوة مختلطة'' لمحاربة اللصوصية ومراقبة ممرات النقل العشوائي.

سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة

١٩ - لا يزال الأمن يشكل تحديا خطيرا بالنسبة لموظفي الأمم المتحدة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم تسجيل ١٣٢ حادثا أمنيا، بما في ذلك ٣٤ هجوما وكمينا من تدبير الجماعات المسلحة والعصابات الإجرامية تستهدف بها أفراد الأمم المتحدة ومبانيها ومعداتها وقوافلها، مما أسفر عن مقتل أحد حفظة السلام في ألينداو، بمقاطعة كوتو السفلى. وأُبلغ عن خمس حالات تتعلق بتهديدات بالقتل ومضايقات تعرض لها أفراد الأمم المتحدة المدنيون، تُنسب إلى الجماعات المسلحة والجماعات الإجرامية، فضلا عن حادثين منفصلين احتُجز فيهما أفراد الأمم المتحدة المدنيون على أيدي قوات الأمن الداخلي وجماعة مسلحة على التوالي. وفي المجموع، أصيب ٢٦ من الأفراد المدنيين والعسكريين بجروح؛ ٢٠ منهم في كمائن وهجمات معادية من قبل الجماعات المسلحة، و ٦ في حوادث مرور على الطرق. ونُظمت سبع مظاهرات ضد الأمم المتحدة في بانغي ومدن أخرى. وتوفي أحد حفظة السلام بسبب المرض.

تفعيل قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي

٢٠ - من مجموع ٧ ٠٨٧ جنديا رسميا من جنود القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى، ينتشر ٢٤٣ في أم دافوك، وبوالي، وبوار، ومونغونبا بدون دعم من البعثة المتكاملة أو أحد الشركاء. وقد تم حتى الآن نشر ما مجموعه ٦١٢ من الأفراد المدربين على أيدي بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب العسكري في بانغاسو وبوار وديكوا وأوبو وباوا وسيبوت، حيث يعملون إلى جانب قوات البعثة المتكاملة. وتتلقى القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى تبرعات من الشركاء الثنائيين، تشمل الأسلحة والمركبات ومعدات الاتصالات وغيرها من المعدات. وتتولى البعثة المتكاملة مسؤولية الإمداد بالوقود على أساس مخصص في بانغاسو وأوبو وباوا، ثم تتلقى نفس الكمية من الوقود من جانب الحكومة في بانغي. ولا يزال غالبية ضباط الشرطة والدرك البالغ عددهم ٣ ٢٣٢ فردا في بانغي بسبب الافتقار إلى المعدات الأساسية واللوجستيات اللازمة لنشر مجندين جدد في جميع أنحاء البلد على النحو المقرر.

٢١ - وقد حافظت قيادة القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى حتى الآن على مستويات عالية من الانضباط في صفوف الوحدات المنشورة، وبالأخص حيثما تكون مصحوبة بوحدات البعثة المتكاملة. وتم التعامل مع حالات سوء سلوك الأفراد على النحو المناسب من قبل المفتش العام العسكري ومكتب المدعي العام العسكري. وتم الإبلاغ عن بعض انتهاكات حقوق الإنسان المنسوبة إلى القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى؛ وينطوي أخطر هذه الانتهاكات على ادعاء باستخدام القوة المفرطة ضد حشد مدني غير مسلح في ١٢ آب/أغسطس ٢٠١٨ في قرية وابو، بالقرب من بيربيراتي، حيث تنتشر وحدات القوات المسلحة بمعزل عن البعثة المتكاملة. وشملت الانتهاكات الأخرى التي تم الإبلاغ عنها السرقة والمضايقة والتهديدات والاعتداء الجسدي والابتزاز. وقد أبدت المجتمعات المحلية انطباعا إيجابيا عن القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى حيث طلبت نشر وحدات إضافية منها، لا سيما في منطقة باوا التي بدأ الأشخاص النازحون في العودة إليها. ولا تزال عدة فصائل من ائتلاف سيليكا السابق تعارض بقوة عمليات نشر القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى.

٢٢ - وفي تموز/يوليه ٢٠١٨، نظمت الحكومة اجتماع مائدة مستديرة للمانحين، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، شاركت في تنظيمه كل من بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب العسكري والبعثة المتكاملة، تناول قوات الدفاع والأمن الوطنية، وأكد خلاله المانحون تعهداتهم. وتمشيا مع التزامات الرئيس تواديرا، تُبذل حاليا الجهود من أجل ضمان تغطية تكاليف هذه القوات والإنفاق عليها في المدى الطويل. وواصلت البعثة المتكاملة توعية القوات في مجالي حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

خامسا - الوضع الإنساني

٢٣ - يحتل البلد المرتبة الثانية قبل الأخيرة في دليل التنمية البشرية. ويحتاج أكثر من نصف السكان إلى مساعدات إنسانية. وقد واصلت المنظمات غير الحكومية عملها الرامي إلى إنقاذ الأرواح في بيئة متردية للغاية ومحفوفة بمخاطر متزايدة، حيث حلت بحكم الواقع محل الدولة في تقديم الخدمات الأساسية في بعض المناطق. وقد أدت الزيادة الكبيرة في الحوادث التي تؤثر على العاملين في المجال الإنساني إلى فرض قيود شديدة على دخول عدة مناطق وتعليق مؤقت للأنشطة فيها. ولم تحرز الجهود الرامية إلى معالجة الحالة الإنسانية المأساوية على نحو مستدام أي تقدم في غياب الشركاء والفرص في مجالي التنمية والانتعاش، بسبب استمرار انعدام الأمن والافتقار إلى القدرة الوطنية الاستيعابية والتنفيذية. وبالتالي، يبقى البلد على حافة أزمة إنسانية.

٢٤ - وقد سُجلت مستويات غير مسبوقة من النزوح. وفي ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، كان هناك أكثر من ٠٠٠ ٦١٦ من المشردين داخليا و ٠٦٢ ٥٧٢ من اللاجئين. ولا يزال أكثر من واحد من كل أربعة من سكان جمهورية أفريقيا الوسطى في حالة تشرد. ويؤدي استمرار انعدام الأمن إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، كما يؤثر تأثيراً غير متناسب على النساء والأطفال فيما يتعلق بشواغل الحماية على نطاق أوسع، بما في ذلك العنف الجنساني والافتقار إلى فرص توليد الدخل.

٢٥ - وحتى ١ تشرين الأول/أكتوبر، كانت خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٨ ممولة بنسبة لم تتجاوز ٣٦ في المائة من المبلغ المطلوب وقدره ٥١٥,٦ مليون دولار، مما أدى إلى عجز بمبلغ قدره ٣٣٠ مليون دولار لتلبية احتياجات ٢,٥ مليون شخص.

٢٦ - وحتى هذا التاريخ من عام ٢٠١٨، قُتل سبعة من العاملين في المجال الإنساني وأصيب ١٨ آخرون بجروح في أعمال قتالية، بينما أُبلغ عن وقوع ٢٩٤ حادثا أمنيا ضد الجهات أو المنظمات العاملة في المجال الإنساني.

سادسا - حماية المدنيين

٢٧ - نتيجة للاشتباكات التي اندلعت مع الجماعات المسلحة والهجمات التي تستهدف المدنيين وضعف قدرات مؤسسات الدولة، ظلت البلد تعاني من أسوأ أزمات الحماية على الصعيد العالمي. وهذا يدل على وجود عيوب هيكلية خطيرة وثغرات في مجال الحماية وأوجه قصور مؤسسية، بما في ذلك عدم إمساك السلطات الوطنية بزمام الأمور وعدم تحملها المسؤولية.

٢٨ - وساهمت البعثة المتكاملة، من خلال ما تبذله من جهود، في حماية المدنيين حيثما كان لها وجود في مختلف أنحاء البلد، بما في ذلك من خلال مبادرات السلام المحلية وجهود الدعوة في مقاطعات كوتو العليا ونانا - مامبيري، ومامبيري - كاديي، ومبومو، وأوهام - بندي، يدعمها تدخل عسكري قوي العمل والاعتقالات حسب الحاجة. وعززت البعثة نظم الإنذار المبكر التابعة لها وعملت على تحسين التعاون بين العنصرين العسكري والمدني بتعيين ٢٦ من مساعدي شؤون الاتصال المجتمعي الإضافيين وإنشاء شبكة من مسؤولي التنسيق المدربين في مجال الحماية. ومع ذلك، فقد اضطلعت بمعظم مهام الحماية التي تقوم بها من خلال توفير الحماية المادية بصورة مباشرة نتيجة عدم كفاية تدابير المنع. ولا تزال استدامة هذه الجهود هشة ولا سيما وأن أصحاب المصلحة الوطنيين ما زالوا يعتبرون أن البعثة وحدها تتحمل المسؤولية الرئيسية عن حماية المدنيين، وبخاصة خارج بانغي وفي المناطق التي يكون فيها وجود مؤسسات الدولة محدودا للغاية أو منعدما. وكان هناك بعض الانتقادات العامة ذات الدوافع السياسية لقدرة البعثة المتكاملة واستعدادها لحماية المدنيين أو نزع سلاح الجماعات المسلحة بالقوة.

سابعا - بسط سلطة الدولة وإرساء سيادة القانون

٢٩ - ثمة تحديات جسيمة تحول دون بسط سلطة الدولة بالنظر إلى الأنماط التاريخية فيما يتعلق بوجود مؤسسات الدولة في المناطق الريفية وقلة الموارد المتاحة لهذا الغرض. وبالرغم من الجهود الشاملة التي تبذلها البعثة المتكاملة، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري، واستثمارات الشركاء الآخرين، لا تزال الدولة عاجزة إلى حد كبير عن توفير الخدمات الأساسية والهياكل الأساسية للسكان خارج بانغي بسبب الافتقار إلى الوسائل والقدرات وكذلك الصعوبات اللوجستية.

بسط سلطة الدولة

٣٠ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، اتُّخذت عدة مبادرات لمساعدة الحكومة على إعادة إرساء سيادة القانون وسلطة الدولة وتقديم الخدمات التي يطلبها المواطنون. ودعمت البعثة المتكاملة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) تنظيم امتحانات الباكالوريا الوطنية لعام ٢٠١٨. وعملت البعثة المتكاملة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع الحكومة على تطوير برنامج حاسوبي يدعى ”Lisango 2.0“ لتيسير تخطيط عمليات نشر موظفي الخدمة المدنية. وفي آب/أغسطس، تم ترشيح خمسة رؤساء جدد

للمقاطعات، من بينهم ثلاث نســـاء، ليحلوا محل الرؤســـاء المتقاعدين في مقاطعات بامينغي – بانغوران وكوتو السفلى ومبومو ونانا – غريبيزي ونانا – مامبيري.

العدالة وسيادة القانون

٣١ – في ٢ تموز/يوليه ٢٠١٨، صدرت القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات للمحكمة الجنائية الخاصة. وتعمل المحكمة بِهِمّة، بدعم من البعثة، على تطوير استراتيجيتها المتعلقة بالادعاء العام واختيار القضايا. وقد استأنفت مؤسسات الجهاز القضائي جلسات المحاكمات الجنائية في عدة مناطق، وذلك بدعم من البعثة المتكاملة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وعقدت محكمة الاســتئناف في بانغي جلســة المحاكمة الجنائية الثانية في الفترة من ١٦ تموز/يوليه إلى ٣١ آب/أغسطس، تم الاستماع فيها إلى ١٥ قضية، منها عدة قضايا تتعلق بالنزاع الدائر. وفي آب/أغسطس، استأنفت محكمة بوسانغوا العليا جلسات المحاكمات الجنائية المعلقة منذ عام ٢٠١٣. ومع ذلك، فقد ظلت مؤسسات الجهاز القضائي والسجون بصفة عامة تعمل بقدرات محدودة وفي إطار ضيق.

٣٢ – وقد واصــلت البعثة دعم تجريد الســجون من الأســلحة، بما في ذلك توظيف ١٥٠ من مجموع ٣٠٠ من ضباط السجون. واعتقلت البعثة تسعة من الأفراد رفيعي المستوى باستخدام تدابيرها العاجلة المؤقتة، وســاندت نقل ٥٤ محتجزاً إلى بانغي، بمن فيهم بينو – بينو، زعيم ميليشــيا أنتي – بالاكا المتهم بالتورط في هجمات ضد المدنيين وقوات حفظ السلام في أيار/مايو ٢٠١٧.

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن

٣٣ – تدعم البعثة المتكاملة جهود الحكومة لبدء تنفيذ برنامجها لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بدءا من الغرب مع سـبع جماعات مسـلحة، وواصـلت توسـيع نطاق برامج الحد من العنف المجتمعي في ستة مواقع لـــفائدة ١٠٠ ٥ مستفيد. وواصلت الحكومة الحوار مع الجماعات المسلحة الأخرى من أجل التوصل إلى مزيد من الاتفاقات وتوسيع نطاق برنامج نزع السلاح والتسريح إلى أجزاء أخرى من البلد.

إصلاح قطاع الأمن

٣٤ – في ٤ تموز/يوليه ٢٠١٨، اعتمدت الجمعية الوطنية قانونا يقضــي بإنشــاء المجلس الأعلى للأمن لضــمان مزيد من المســاءلة والرقابة المدنية على قطاع الأمن. وفي ٢٤ آب/أغســطس، وافق الرئيس على اقتراح الحكومة تخصـيص ١٠ في المائة من فرص التوظيف الجديدة في القوات المسـلحة لأفريقيا الوسـطى وقوات الأمن للمقاتلين السـابقين حتى عام ٢٠٢١. وبناء على طلب الحكومة، بدأت البعثة المتكاملة في دعم توظيف ٠٢٣ ١ من أفراد القوات المسـلحة لأفريقيا الوسـطى، باسـتخدام نظام الحصـص لضـمان التوازن الجغرافي والجنساني العادل. وفي آب/أغسطس، اختتمت بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب العسكري في جمهورية أفريقيا الوســطى تدريب كتيبة المشـــاة الثالثة للقوات المســـلحة لأفريقيا الوســـطى. وفي ٣٠ تموز/يوليـه، تم تجـديـد ولايـة بعثـة الاتحـاد الأوروبي للتـدريـب العســـكري حتى ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠.

٣٥ - ومن المقرر أن يستكمل ٥٠٠ من الموظفين الجدد في الشرطة والدرك تدريبهم العام وأن يبدؤوا التدريب المتخصص بحلول نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨. وواصلت البعثة، من خلال دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام، دعم إدارة الأسلحة والذخيرة من خلال مساعدة قوات الدفاع والأمن الوطنية في تخطيط البنية التحتية وتنظيم الدورات التدريبية لتجديد المعلومات.

ثامنا - حقوق الإنسان ومكافحة الإفلات من العقاب

٣٦ - منذ عام ٢٠١٧، سُجلت زيادة كبيرة في عدد انتهاكات حقوق الإنسان الموثقة التي ارتكبتها الجماعات المسلحة وقوات الأمن. ومع ذلك، لاحظت البعثة انخفاض عدد وفيات المدنيين المرتبطة بالنزاع منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، لأسباب تعزى أساسا إلى انخفاض العنف القبلي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وثَّقت البعثة المتكاملة ٥٩٧ حالة جديدة من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وخروقات تمس القانون الدولي الإنساني تضرر منها ١ ٠٧٧ ضحية. وكانت الجماعات المسلحة مسؤولة عن الغالبية العظمى من هذه الحالات، وبالأخص في مقاطعات كوتو العليا، ومبومو العليا، ومامبيري كاديي، وأواكا. ولا تزال أكثر الانتهاكات انتشاراً هي عمليات القتل والإصابات والتهديدات بالقتل والمعاملة القاسية واللاإنسانية والعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، وكذلك الحرمان من الحرية والنهب واحتلال المراكز الصحية وأماكن العبادة وشن الهجمات عليها.

٣٧ - وفي حزيران/يونيه، وضع المجلس الأعلى للاتصالات، بدعم من البعثة المتكاملة، خطة عمل وطنية بشأن منع التحريض العام على العنف وخطاب الكراهية. ومع ذلك، ظلت مستويات خطاب الكراهية والتحريض على العنف عالية دون أي تغيّر ملحوظ.

٣٨ - وواصلت اللجنة التوجيهية المكلفة بإنشاء لجنة الحقيقة والعدالة والتعويضات والمصالحة إعداد خطة لإجراء مشاورات وطنية، وذلك بدعم من الأمم المتحدة. وكانت الجهود جارية أيضاً لوضع استراتيجية للعدالة الانتقالية دعماً للمبادرة الأفريقية.

حماية الطفل

٣٩ - استمرت التقارير الواردة عن قتل الأطفال وتشويههم وتجنيدهم على أيدي الجماعات المسلحة، بالإضافة إلى الهجمات على المدارس والمستشفيات. ولوحظ منع وصول المساعدات الإنسانية باعتباره إشكاليا بوجه خاص في كاغا باندورو.

العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات

٤٠ - تزايد عدد حوادث العنف الجنسي، بما في ذلك ما يتصل منه بالنزاعات، المبلغ عنها من جانب الضحايا لدى وحدة التدخل السريع التابعة للشرطة الوطنية، رغم استمرار الصعوبات في ضمان المحاكمات السريعة للجناة المتهمين.

تاسعا – الوضع الاجتماعي – الاقتصادي

٤١ – ظل استمرار انعدام الأمن يؤثر تأثيرا سلبيا على آفاق الاقتصاد الكلي للبلد وتوقعات الأداء الاقتصادي حيث ظل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عند نسبة ٤ في المائة في عام ٢٠١٧ مقارنة بالنسبة المتوقعة في البداية وهي ٥,٣ في المائة؛ وقد كانت النسبة المتوقعة لعام ٢٠١٨ تبلغ ٤,٢ في المائة. وزاد من تعثر النمو الاجتماعي والاقتصادي استمرار غياب البنية التحتية الأساسية ونقص الاستثمار، وذلك على الرغم من الدعم الذي تقدمه المؤسسات المالية الدولية.

٤٢ – وقدمت البعثة المتكاملة وفريق الأمم المتحدة القطري، بالتعاون مع شركاء آخرين، الدعم إلى الحكومة في تنفيذ الخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام للفترة ٢٠١٧–٢٠٢١، التي تعهدت الجهات المانحة بدعمها بنحو ٢,٢ بليون دولار. وأظهر الاستعراض نصف السنوي الذي أجري في حزيران/يونيه وتموز/يوليه زيادة في نسبة تسليم الأموال إلى ٤٩ في المائة، وإن ظل صرف تلك الأموال بطيئا. وأبرز الاستعراض نصف السنوي لإطار الالتزام المتبادل الحاجة إلى تعزيز القدرات الوطنية على جميع المستويات وتحسين إمساك السلطات الوطنية بزمام تنفيذ الخطة والإطار. وسلط الضوء على الإجراءات العاجلة اللازمة لتحقيق الأولويات في مجال بناء السلام، بما في ذلك التعجيل باعتماد القوانين واللوائح لبدء التحضير للانتخابات وزيادة عمليات نشر القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى وقوات الأمن الداخلي إلى جانب بعثة الأمم المتحدة المتكاملة. واستمرت الجهود الرامية إلى وضع الاستراتيجيات والسياسات والخطط والأطر القطاعية الأساسية لتسريع عملية برمجة وإيصال الموارد التي تمت تعبئتها حتى الآن، ومن ثم ترجمتها إلى مكاسب تتجسد في تحقيق السلام للسكان.

٤٣ – واستعرض صندوق النقد الدولي اتفاق التسهيل الائتماني الممدد المبرم مع البلد ووافق في تموز/يوليه على صرف مبلغ ٣٢,١ مليون دولار. وسيستخدم جزء من هذا المبلغ لدفع المرتبات المتأخرة لعام ٢٠٠٣ لموظفي الخدمة المدنية ولأغراض التسوية التدريجية للديون المحلية مع الشركات الخاصة. وفي حزيران/يونيه، اعتمدت الجمعية الوطنية مشروع قانون مالي منقح يقضي بزيادة نسبة الإنفاق الاجتماعي والاستثمارات العامة.

عاشرا – قدرات البعثة

٤٤ – لا تزال اعتبارات السياق والافتراضات التي حددت إنشاء البعثة المتكاملة تؤثر على قدراتها بعد مرور أربع سنوات. فقد نُشرت البعثة لدعم السلطات الوطنية عندما كانت مؤسسات الدولة ضعيفة أو غير موجودة. وأدى هذا الوضع إلى توقعات غير واقعية في أحيان كثيرة بشأن ما يمكن للبعثة أن تحققه. وفي غياب العدد الكافي من الشركاء، يُتوقع في كثير من الأحيان من البعثة أن تحل محل جهات أخرى، وهو ما أدى إلى تحويل مسار جهودها ومواردها الشحيحة عن المهام ذات الأولوية في ولايتها. ومن المهم بنفس القدر الإشارة إلى أن هناك مجموعة من العوامل التي حدت من إمكانية وضع استراتيجية سياسية شاملة بما يكفي ومدعومة باستراتيجية أمنية منسقة. وما زاد من تعثر تنفيذ ولاية البعثة التحديات التي صودفت في كفالة التوفيق بين الموارد المتاحة والبيئة التشغيلية واللوجستية المحفوفة بالصعوبات. ومع ذلك، من المهم الاعتراف بالإنجازات الهامة التي حققتها البعثة وما شهدته من تحسينات من حيث القدرات والعوامل التمكينية. وقد ذكر معظم المحاورين في الاستعراض الاستراتيجي المستقل أن البعثة المتكاملة قد منعت ارتكاب فظائع جماعية وانهيار الدولة وأن وجودها يظل أمرا حيويا.

ألف – القوات العسكرية

٤٥ - في ١ تشـــرين الأول/أكتوبر، نشـــرت البعثة ١٧٠ ١١ فردا عســـكريا، منهم ٣,١٧ في المائة من النســاء. ويمثل هذا العدد ٩٥,٨٨ في المائة من مجموع القوام المأذون به البالغ ٦٥٠ ١١ فردا. وتضـم قوة البعثة المتكاملة حاليا ١٠ كتائب مشـــاة ومجموعتين من مجموعات القتال الســـريع، وكتيبة احتياط، وسـرية من القوات الخاصـة، وسـرية لقوة الرد السـريع، وعدة وحدات تمكينية، بما في ذلك سـرية شـرطة عسـكرية، وخمس سـرايا هندسـية، وسـرية للنقل الثقيل، وثلاثة مستشفيات من المستوى الثاني، ووحدة جراحية متقدمة من المســتوى ١ المعزز، فضلاً عن ثلاث وحدات طائرات عمودية، بما في ذلك وحدة طائرات عمودية مقاتلة. وتقوم البعثة، بتوجيه من مقر الأمم المتحدة، باســـتعراض قدراتها وإجراءاتها في مجال الاستجابة من أجل تحسين الدعم في مجال إجلاء المصابين.

٤٦ - وفي ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، بلغ عدد القوات العاملة ٧٥٠ فردا من أصـل القوام الذي أذن به مجلس الأمن والبالغ ٩٠٠ فرد. ومن المتوقع أن تصـــل القوات المتبقية إلى كامل قدرتها التشـــغيلية بحلول نهاية تشـــرين الثاني/نوفمبر بحصـــولها على المعدات المتخصـــصـــة، بما في ذلك المركبات المدرعة الاســـتطلاعية والمركبات ذات القدرة العالية على الحركة، بالإضـــافة إلى عناصـــر التمكين، مثل المركبات الهندسـية، والمعدات اللوجسـتية والطبية. وسـتعزز البعثة المتكاملة مركزها العسـكري بكتيبتين من الكتائب ذات القدرة العالية على الحركة، مصـممتان في شـكل فرق عمل مشـتركة مؤلفة من ثلاث سـرايا، لديها القدرة على الانتشـار في آن واحد والعمل بشـكل مسـتقل مدعومة بقوات تعزيزية مدمجة فيها. وسـتعمل هذه السرايا كقوات للرد السريع، وستُكلف بمهمة الاستجابة للحالات الأمنية التي تتسم بصعوبة بالغة.

باء – الشرطة

٤٧ - حتى ١ تشـــرين الأول/أكتوبر، كانت البعثة قد نشـــرت ٩١٨ ١ فردا من أفراد الشـــرطة، وهو ما يمثل نسبة ٩٢,٢١ في المائة من القوام المأذون به البالغ ٠٨٠ ٢ فردا. وشمل هذا العدد ٣٨٥ من أفراد الشـرطة، من بينهـم ٥٢ امرأة، وهو ما يمثل نسـبة ٩٦,٢٥ في المائة من القوام المأذون به البالغ ٤٠٠ فرد. وتم أيضـا نشـر عشـر وحدات للشـرطة المشـكلة ووحدتي دعم للحماية تضـم ٥٣٣ ١ ضـابطا، من بينهـم ١٠٢ من النســـاء، وهو ما يمثل نســـبة ٩١,٢٥ في المائة من القوام المأذون به البالغ ٦٨٠ ١ ضـــابطا. ولا يزال تحويل وحدة حماية الشـــرطة إلى وحدة مشـــكلة معلقا بســـبب اعتبارات تتعلق بمعدات البلد المساهم. وبمجرد معالجة هذه المسألة، سيتم نشر الوحدة الأكثر قدرة على الحركة في بيربيراتي وبوسانغوا.

جيم – الأفراد المدنيون

٤٨ - حتى ١ تشـــرين الأول/أكتوبر، كانت البعثة قد نشـــرت ما مجموعه ٣٨٤ ١ من الأفراد المدنيين (١٥١ ١ موظفا و ٢٣٣ من متطوعي الأمم المتحدة)، وهو مـا يمثـل نســـبـة ٩٠ في المـائـة من مجموع الوظائف المأذون بها والبالغ عددها ٥٢٤ ١ وظيفة. وعلاوة على ذلك، شـكلت النسـاء، البالغ عددهن ٢٧٣ امرأة، نسـبة ٢٣,٧ في المائة من الموظفين المدنيين، وشـغلت نسـبة ٢١,٥ في المائة منهن وظائف برتبة ف-٥ أو أعلى.

دال – اتفاق مركز القوات

٤٩ – تواصل البعثة العمل بشكل وثيق مع الحكومة من أجل التصدي لعدد من الانتهاكات المتعلقة باتفاق مركز القوات، بما في ذلك استيراد المعدات الحيوية.

هاء – الجهود المبذولة لتحقيق الأداء الأمثل

٥٠ – عززت البعثة جهودها الرامية إلى معالجة مسألة الأداء باتخاذ سلسلة من الإجراءات تشمل التدريب والمعدات والتقييم والقيادة. وتقوم البعثة باختبار تنفيذ نظام تقييم الأداء الشامل الذي وضعته إدارة عمليات حفظ السلام وهي بصدد وضع مؤشرات لقياس أداء البعثة بكاملها مقابل أهدافها الاستراتيجية. ومنذ بدء تشغيل الأداة الإلكترونية لتقييم الأداء العسكري في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، أجرت البعثة المتكاملة تقييمات لعدة وحدات، صُنفت في الغالب على أنها مرضية، وهي عاكفة حاليا على تنفيذ خطط تحسين الأداء حسب الحاجة، بما في ذلك على أساس التقييمات المذكورة. وقد كانت البعثة المتكاملة سبّاقة إلى الأخذ بالتكنولوجيات المبتكرة لدعم العمليات وحماية القوة. وأحرزت تقدما في تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير التحقيق المستقل الذي أجراه العميد الركن (المتقاعد) أموسو لتحسين استجابة البعثة لحماية المدنيين، فضلا عن خطة العمل للحد من الوفيات في صفوف حفظة السلام في أعقاب التقرير المقدم من اللواء (المتقاعد) دوس سانتوس كروز[(١)]، الذي أثمر بالفعل عن نتائج تمثلت في انخفاض عدد الضحايا في صفوف حفظة السلام بسبب الأعمال الكيدية في عام ٢٠١٨ إلى ٦ ضحايا، مقابل ١٢ ضحية في الفترة نفسها من عام ٢٠١٧، وإن زاد عدد الإصابات من ١٨ في عام ٢٠١٧ إلى ٣٤ في عام ٢٠١٨. وأدخلت البعثة المتكاملة تحسينات كبيرة على أماكن الإقامة المخصصة للموظفين.

واو – سوء السلوك الجسيم، بما في ذلك الاستغلال والانتهاك الجنسيان

٥١ – في الفترة من ١٥ حزيران/يونيه إلى ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، سُجّلت ٩ ادعاءات جديدة ضد قوات البعثة تتعلق بوقوع حالات استغلال وانتهاك جنسيين ينتظر أن تحقق فيها البلدان المساهمة المعنية والأمم المتحدة. وقامت البعثة، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان بإحالة ١٩ ضحية للحصول على المساعدة المناسبة، وجميعهم من الضحايا الذين تتعلق بهم الادعاءات المبلغ عنها حديثا. ووقّع مديرو البعثة المتكاملة اتفاقاً للمساءلة تعهدوا فيه بالتزامهم بمنع ومواجهة الاستغلال والانتهاك الجنسيين وغيره من أنواع السلوك المحظور. وفي أيلول/سبتمبر، وقّعت البعثة المتكاملة مع عدد من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الوطنية والدولية بروتوكولاً لتقاسم المعلومات بشأن الاستغلال والانتهاك الجنسيين يوضّح ويعزز مسارات الإبلاغ والإحالة وتقديم المساعدة المتعددة القطاعات للضحايا في الوقت المناسب. ووفقا للتدابير المتعلقة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين التي حددها مجلس الأمن في قراره ٢٢٧٢ (٢٠١٦)، أجرت الأمم المتحدة زيارتين استعراضيتين تقنيتين مشتركتين إلى اثنين من البلدان المساهمة بقوات المنشورة لكي تتمكن البعثة من تعزيز تبادل المعلومات بشأن ادعاءات الاستغلال والانتهاك الجنسيين التي لم يُبت فيها وتحسين تحضير القوات التي سيجري نشرها. وإضافةً إلى ذلك، تواصل اللجنة الداخلية المنشأة لتنفيذ

(١) متاح على الرابط الشبكي التالي: https://peacekeeping.un.org/sites/default/files/improving_security_of_united_nations_peacekeepers_report.pdf.

ذلك القرار رصد جميع وحدات البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة المنشورة في البعثة لتحديد مجالات الشواغل والإجراءات التي ستتخذ بخصوصها.

حادي عشر – التوصيات، بما في ذلك تجديد ولاية البعثة

٥٢ – أوصى الاستعراض الاستراتيجي المستقل باتخاذ طائفة من التدابير، تمشيا مع مبادرتي للعمل من أجل حفظ السلام، بما في ذلك تجديد ولاية البعثة، وهو ما سيمكن البعثة من الانتقال من مرحلة الاحتواء إلى مرحلة التحويل في مجالات بالغة الأهمية. وعلى هذا النحو، يظل تعديلُ بؤر تركيز أولويات البعثة ومهامها الأساسية وترتيبُ تسلسلها وفقا للقرار ٢٣٨٧ (٢٠١٧) من الأمور ذات الأهمية. بيد أنه في ضوء السياق الحالي، سيتعين تعزيز بعض مهام البعثة، من قبيل توفير الدعم السياسي لعملية السلام واستراتيجية الأمن، بينما يوصى بمهمتين جديدتين هما توفير دعم لوجستي محدود لقوات الدفاع الوطني والأمن وللعملية الانتخابية، في حين سيتم ترشيد عدد من المهام المقررة الحالية الأخرى.

٥٣ – ولتحسين فرص نجاح العملية السياسية التي تقودها المبادرة الأفريقية، يجب على جميع الجهات الفاعلة إيلاء أولوية أكبر لعملية السلام. وسيتطلب ذلك من المجتمع الدولي وبلدان المنطقة تجديد الالتزام بعملية المبادرة الأفريقية، والشرعية الديمقراطية للرئيس تواديرا، والسلامة الإقليمية للدولة، على نحو ما جرى تأكيده في الاجتماع الوزاري الرفيع المستوى الذي عُقد في ٢٧ أيلول/سبتمبر.

٥٤ – وسيتطلب ذلك أيضاً تعزيز العملية التي تقودها المبادرة الأفريقية وزيادة الأطراف التي تشارك فيها باعتبارها إطار المبادئ الرئيسي لعملية السلام، وتحويلها إلى عملية شاملة تتمتع بقاعدة شعبية واسعة من الدعم والشرعية وتأخذ في الاعتبار البعدين الوطني والإقليمي. وسيلزم بذل جهود إضافية لضمان استمرار المشاركة الإقليمية وتجانسها، بما في ذلك قيام الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشكل مشترك بتعيين شخصية بارزة كجهة ضامنة لعملية السلام ولتيسير تعزيز المشاركة الإقليمية.

٥٥ – وينبغي أن يكون للأمم المتحدة، ولا سيما البعثة المتكاملة، دور أقوى في عملية السلام. ويجب أن ترتكز البعثة المتكاملة على هذا الدور ارتكازا راسخا من خلال الاضطلاع بدور سياسي أكبر في المبادرة الأفريقية وعن طريق مواءمة جهودها بصورة وثيقة مع عملية السلام. وتحقيقا لهذه الغاية، تم مؤخرا إشراك ممثلي الخاص لجمهورية أفريقيا الوسطى في فريق الميسّرين على النحو المتفق عليه مع الاتحاد الأفريقي. وطلبتُ أيضاً إلى البعثة المتكاملة أن تعزز المهمة ذات الأولوية المنوطة بها المتمثلة في دعم العملية السياسية عن طريق زيادة دعمها الفني وفي مجال الوساطة للمبادرة من أجل تكميل دعمها الجاري في المجالات التقني واللوجستي والأمني. وقد طلبتُ إليها كذلك مواءمة استراتيجياتها السياسية والأمنية مع المبادرة الأفريقية بما يضمن زيادة تجانس عملية السلام من خلال ربط جهود السلام المحلية والوطنية بالجهود الجارية لإحراز تقدم في مجالات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإصلاح قطاع الأمن، ومكافحة الإفلات من العقاب، واستعادة سلطة الدولة، مع ضمان استنارة الجهود المبذولة في إطار المبادرة الأفريقية بالمستجدات السياسية والأمنية وعلى صُعد حقوق الإنسان والعمل الإنساني والحماية. ويكتسي ذلك أهميةً خاصة نظرا لأنه سيطلب إلى البعثة دعم تنفيذ النتيجة التي سيُنتهى إليها في نهاية المطاف.

٥٦ – وتحقيقاً لهذا الغاية، أوصي بإجراء تعديلات هيكلية وبتعزيز القدرات، ولا سيما في مجال الاتصالات السياسية والاستراتيجية، لأغراض منها تحسين دعم المساعي الحميدة التي يبذلها ممثلي الخاص.

ومن شأن وجود خطة استراتيجية مشتركة وشاملة بشأن الاتصالات والتوعية تعدها الحكومة والمبادرة الأفريقية والبعثة أن ييسر تحسين فهم التصورات والدوافع المحلية، وتوعية السكان بشأن عملية السلام، والتحضير للعملية الانتخابية، وشرح ولاية البعثة وإجراءاتها، وتعزيز قدرتها على رصد وسائل الإعلام وخطاب الكراهية.

٥٧ - ومن أجل تحقيق المزيد من الالتزام وزيادة توحيد الجهود لدعم عملية السلام، ينبغي تعزيز التنسيق والشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وجميع الشركاء الآخرين من خلال فريق الدعم الدولي وكذلك من خلال آليته داخل البلد. فوجود نهج شامل وشفاف ومتجانس بين جميع الشركاء هو السبيل الوحيد للمضي قدما. وينبغي أن تعكس ولاية البعثة المتكاملة هذا الدور التنظيمي والتنسيقي الأكبر، بالتوازي مع زيادة قدرة الحكومة على التنسيق بين الجهات المانحة.

٥٨ - ويجب أن يجرى حوار مع كل الجماعات المسلحة، مع تحديد هدف سياسي أو إداري واضح. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن تفي جميع الجهات الفاعلة المسلحة المشارِكة في عملية السلام بالتزامها بالحوار السلمي وأن تكف عن الاستغلال غير المشروع للموارد الاقتصادية وفرض الضرائب غير القانونية وشن الهجمات على المدنيين وحفظة السلام والعاملين في المجال الإنساني. وينبغي أن يتفق أصحاب المصلحة على تصنيف الجماعات المسلحة والإجرامية المختلفة من أجل وضع نُهج مفصلة إزاء طابعها ومصالحها المحددة. ومن شأن ذلك أن يضمن كفاية استراتيجيات المشاركة في موازنة الأدوات الوطنية والإقليمية والدولية وفي استخدام الحوار والإجراءات العسكرية والشرطية القوية، والتدابير المؤقتة والعاجلة للبعثة، ونظام الجزاءات ضد كل من يواصلون الاعتداء على المدنيين واستخدام العنف لإعاقة استقرار البلد.

٥٩ - ومن اللازم توثيق الروابط بين عملية السلام والعدالة. وينبغي أن تكون العدالة الانتقالية الرامية إلى تحقيق المصالحة جزءا من العملية السياسية، مع ضمان المساءلة ومن أجل كفالة فعالية سبل الانتصاف للضحايا، ودعم المصالحة الوطنية والتماسك الاجتماعي، بما في ذلك من أجل عودة المشردين قسرا. وفي حين تستمر الآراء المختلفة بشأن العفو، فإن آليات العدالة الانتقالية ينبغي أن تتضمن آليات قضائية وغير قضائية من خلال نُهُج شاملة تتمحور حول الضحايا وتراعي الاعتبارات الجنسانية وتقوم على مبادئ حقوق الإنسان. وينبغي أن تواصل الأمم المتحدة، ولا سيما البعثة، دعم الحكومة والمبادرة الأفريقية في هذا الصدد.

٦٠ - ويلزم تعزيز الدعم المقدم للمؤسسات القضائية والإصلاحية الوطنية، بالإضافة إلى مواصلة الدعم المقدم للمحكمة الجنائية الخاصة. وينبغي زيادة تنسيق المبادرات الرامية إلى تعزيز هذا القطاع، بما يشمل القدرات القضائية، وحماية الضحايا والشهود، واستراتيجيات الملاحقة القضائية. وينبغي أن تواصل البعثة جهودها لإلقاء القبض على من يعرقلون عملية السلام والجناة الذين ارتكبوا جرائم خطيرة، باستخدام تدابيرها المؤقتة العاجلة، وتيسير التحقيقات معهم ومحاكمتهم واحتجازهم.

٦١ - وتنظيم عملية انتخابية شاملة وشفافة تفضي إلى انتخابات ٢٠٢٠-٢٠٢١ يمكن أن يشكل جزءا أساسيا من العملية السياسية. ومن المتوقع أن تساهم في معالجة بعض الأسباب الجذرية للنزاع عن طريق تعزيز بناء الدولة والمصالحة، وأيضا عن طريق تيسير العودة الآمنة والطوعية والكريمة للاجئين والمشردين داخليا والمساعدة في كفالة مشاركتهم في العملية السياسية والانتخابات المقبلة. وسيقتضي ذلك

إعطاءَ أولية للانتخابات المحلية على قدم المساواة مع الانتخابات التشريعية والرئاسية، مع الأخذ في الاعتبار أن آخر انتخابات محلية أجريت في عام ١٩٨٨ وأنه لم تُعقد قط أي انتخابات إقليمية. ويمكن أيضاً أن يساعد أمل الانتخابات المقبلة على توفير الزخم المطلوب لتنفيذ العمليات الأساسية التي لا ترتبط في حد ذاتها على أي نحو آخر بالعملية الانتخابية، كاللامركزية والعدالة الانتقالية وبسط سلطة الدولة، بما في ذلك إعادة نشر القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى والشرطة والدرك.

٦٢ - وبإمكان البعثة المتكاملة، رهنا بإذن من مجلس الأمن، أن تدعم العملية الانتخابية من خلال ما يلي: (أ) المساعي الحميدة التي يبذلها ممثلي الخاص؛ و (ب) توفير الدعم وبناء القدرات في كل من المجال التقني والتشغيلي واللوجستي والأمني، ولا سيما للهيئة الوطنية للانتخابات من أجل التخطيط للانتخابات الرئاسية والتشريعية والمحلية المقبلة وإجرائها؛ و (ج) تنسيق الدعم الانتخابي الدولي. وسيلزم البدء في تقديم هذا الدعم في أقرب وقت ممكن من أجل التحكم في التكاليف وضمان إنجاز العمليات البالغة الأهمية دون تأخير، بما في ذلك لضمان تمثيل الأقليات ومشاركة المشردين واللاجئين. وعلاوة على ذلك، أبدى مواطنو جمهورية أفريقيا الوسطى رغبتهم القوية في التقيد بالجدول الزمني الدستوري. فأبناء البلد يجب أن تكون لديهم عملية انتخابية يمكنهم دعمها، بما في ذلك ماليا، لضمان ملكيتهم لها ولكي تترسخ جذور الديمقراطية بحق. ولذلك فإن الدعم المقدم من الأمم المتحدة لهذه الانتخابات يتعين أن يعزز القدرات الوطنية بدرجة أكبر وأن يكفل إمكانية دعم أبناء البلد للانتخابات الخاصة بهم في المستقبل، بما يوفر منظورا لخفض الاعتماد على الدعم الدولي في المستقبل.

٦٣ - ويجب أن تكون الأسباب الجذرية للنزاع والمسائل ذات الأولوية لشعب جمهورية أفريقيا الوسطى، أكبر ضحايا الأزمة، في صميم عملية السلام وجهود المجتمع الدولي، بما في ذلك في مجالات الأمن والعدالة والمصالحة والهوية الوطنية وكذلك في مجالات الحوكمة وإمكانية الحصول على الموارد الوطنية والفرص الاجتماعية والاقتصادية المتساوية. وهذه الجهود ينبغي أن يرافقها تحسن مادي في رفاه السكان. ومن شأن تحقيق مكاسب ملموسة من عملية السلام أن يعزز شرعية هذه العملية واقتناع الشعب بها وأن يساعد في ضمان تنفيذها بنجاح. وينبغي بالتالي التعجيل بتنفيذ الخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي أن تقوم الأمم المتحدة والشركاء الآخرون بدعم جهود الحكومة من خلال أمانة الخطة الوطنية في تعزيز وضع المشاريع واختيارها وتعجيل وتيرة تسليمها وتنفيذها في المقاطعات.

٦٤ - وليس بمقدور أي من الحكومة أو البعثة المتكاملة أو الجهات الشريكة أن تحل بمفردها الأسباب الجذرية للأزمة وتحول دون تجدد النزاع. ولذلك فمن الأهمية بمكان استمرار الشراكات القوية بين الجهات الفاعلة في مجالات السلام والأمن والتنمية وكذلك الشراكات مع القطاع الخاص والمؤسسات المالية الدولية. وينبغي أن تكون لأنشطة بناء السلام روابط وثيقة مع التدخلات الإنمائية، وهو ما يقتضي التزام الشركاء بأولويات بناء السلام في البلد وتوافر موارد كافية تمكن منظومة الأمم المتحدة من إنجاز مهامها.

٦٥ - ويحتاج السكان إلى المزيد من الحماية من التهديدات. وليس بمقدور البعثة بمفردها أن توفر الحماية المستدامة للمدنيين ولا بمقدورها أيضاً توفيرها على نطاق البلد. فأولا وقبل كل شيء، تتحمل السلطات الوطنية المسؤولية الرئيسية عن حماية المدنيين. ويجب أن يقدَّم لها دعم أكبر لتنمية قدرتها على الاضطلاع بمسؤولياتها بأسرع ما يمكن. وينبغي وضع استراتيجية شاملة لحماية المدنيين تشارك فيها كل الجهات الفاعلة المعنية، ولا سيما السلطات الوطنية والأمم المتحدة والجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني والشركاء الآخرون. وستواصل البعثة المتكاملة تعزيز نهج ''الأمم المتحدة بأكملها'' لحماية

المدنيين، مع الاستمرار في تحسين الأداء بسبل منها الاضطلاع بانتظام بتقييمات واستعراضات للمخاطر التي يواجهها المدنيون بعد عملياتها العسكرية.

٦٦ - وتتوقف عملية السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى على توافر أوضاع أمنية تفضي إلى الحوار. ولكي يتسم التفاوض بشأن أي نتائج وتنفيذها بالفعالية، فإنه يتعين دعمهما بضغوط عسكرية ملائمة ومتصلة وذات مصداقية للحيلولة دون تزايد قوة الجماعات المسلحة أو توسعها بدرجة أكبر. وينبغي أن يشمل ذلك وضع حد لأنشطتها الاقتصادية غير المشروعة وتشجيع مشاركتها البناءة في عملية السلام وفي الانتخابات. ومن ثم، فإنه لا غنى عن وجود استراتيجية شاملة للأمن القومي تكون متوائمة مع عملية السلام. وبالإضافة إلى التعجيل بإصلاح قطاع الأمن، يتعين زيادة الدعم المقدم من البعثة المتكاملة والاتحاد الأوروبي والشركاء الآخرين لنشر قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي وتفعيلها لمواجهة التهديدات العسكرية والإجرامية. ويظل هذا الدعم أيضا ضرورة لا غنى عنها لخروج البعثة المتكاملة من البلد في نهاية المطاف. ويمكن للبعثة بالتعاون مع شركائها ورهنا بإذن من مجلس الأمن، توفير دعم لوجستي محدود للقوات المسلحة لأفريقيا الوسطى والشرطة والدرك، زيادة على الدعم المكلفة بتقديمه بالفعل، تماشيا مع الأهداف المبينة في رسالتي المؤرخة ١٥ أيار/مايو الموجهة إلى مجلس الأمن (S/2018/463) وامتثالا لسياسة الأمم المتحدة لبذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان. ولضمان وحدة الهدف، فإن فريق الدعم الدولي هو المنتدى الأكثر منطقية لتجميع هذه الجهود على الصعيد الدولي لضمان تحقيق رؤية مشتركة وتجانس الدعم المقدم إلى قوات الأمن.

٦٧ - وإضافةً إلى العمليات العسكرية والشرطية التي تقوم بها البعثة، ستستفيد استراتيجيتها الأمنية الشاملة بشكل أوفى من قدرات واستراتيجيات الأمم المتحدة غير العسكرية من قبيل (أ) بسط سلطة الدولة؛ و (ب) إصلاح قطاع الأمن؛ و (ج) برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ و (د) برامج الحد من العنف المجتمعي، و (هـ) تعزيز العدالة الجنائية، والقدرة المدنية على حماية المدنيين على غرار ما قامت به البعثة من خلال جهود التفاعل على المستوى المحلي لمعالجة العنف غير المتصل بالجماعات المسلحة الرئيسية. وينبغي تعميم مراعاة حقوق الإنسان من خلال جميع هذه الاستراتيجيات والأنشطة. وستضمن البعثة المتكاملة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إدماج حقوق الإنسان، بما في ذلك الشواغل المتعلقة بحماية النساء والأطفال، على المستوى المحلي في الاستراتيجية العامة للبعثة وفي استراتيجيات فريق الأمم المتحدة القطري وفريق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، بما في ذلك في الاتفاقات المحلية والعملية التي تقودها المبادرة الأفريقية.

٦٨ - ومع الاعتراف بالبعثة باعتبارها الجهة الرئيسية المقدمة للأمن بحكم الواقع، ستتحول البعثة إلى وضع أكثر دينامية يتيح لها القيام بمواءمة قدراتها الأمنية بصورة كاملة مع عملية السلام وتعزيز كفاءتها التشغيلية دعما لهذه العملية ووفقا لسياق جمهورية أفريقيا الوسطى والبيئة السائدة فيها. ومن الواضح أن البعثة المتكاملة تضطلع بأعباء تفوق طاقتها على الرغم من الزيادة الجديرة بالترحيب التي أذن بها المجلس في قوامها في عام ٢٠١٧. ولذلك سأهدف إلى تحسين أداء البعثة، دون زيادة في القوام المأذون به. وسيتضمن ذلك في جملة أمور إنشاء وتنفيذ آلية لإدارة أداء الوحدات والقيادة؛ وتعظيم استخدام التكنولوجيات المبتكرة؛ ومواصلة إنفاذ سياستي المتعلقة بعدم التسامح إطلاقاً إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين؛ وخفض عدد القواعد والمعسكرات؛ ووضع ''مدونة سلوك'' للأفراد النظاميين ومبادئ توجيهية بشأن الطابع العلماني لحفظ السلام، مع تحسين أنشطة حفظ السلام والتوعية المجتمعية المتمحورة حول الناس.

٦٩ - ولن يتسنى تحقيق هذه الجهود ما لم يتم توفير النوعية المناسبة من القوات المجهزة بالنوعية المناسبة من المعدات والمهيأة لتكون أكثر مرونة وأكثر قدرةً على التنقل والعمل الاستباقي. وتحتاج البعثة إلى قوات بمعدات متخصصة، بما في ذلك مركبات استطلاع ومركبات مدرعة سريعة التنقل، وبعناصر تمكين مدمجة ومضاعفات قوة لتصبح أكثر مرونة وقدرة على التنقل، وبكتائب تتضمن سرايا قائمة بذاتها قادرة على الرد السريع والمتزامن في مختلف المناطق. وقد ثبت أنه من الصعب إيجاد مثل هذه القدرات المتخصصة على الرغم من الجهود الكبيرة المبذولة لهذا الغرض.

٧٠ - وإيجاد القدرات اللازمة للبعثة المتكاملة لا يكفي وحدة لتعزيز فعاليتها في تنفيذ الولاية. كما أن ذلك لن يعود على سكان جمهورية أفريقيا الوسطى أنفسهم بفوائد طويلة الأجل. ولا يمكن التهوين من شأن البيئة البالغة الصعوبة في البلد، مثل استمرار انعدام البنية التحتية للنقل البري والجوي. ولا سبيل لتحسين ذلك الأخير إلا عن طريق استثمارات ضخمة واعتماد استراتيجية متعددة الأوجه لمعالجة احتياجات البلد الهائلة من البنية التحتية، يشارك فيها جميع المعنيين من الشركاء وأصحاب المصلحة.

٧١ - وثمة تشابك لا سبيل لفصله بين الأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى والديناميات المعقدة في منطقة أفريقيا الوسطى. وينبغي أن يستنار بالأبعاد الإقليمية للنزاع عند وضع الاستراتيجية الخاصة بالبلد، والعكس صحيح. ولذلك، ستقوم منظومة الأمم المتحدة، بالتعاون مع الشركاء، بإعداد تحليل إقليمي شامل للمصالح الثنائية والمشتركة لجمهورية أفريقيا الوسطى والبلدان المجاورة لها وتقييم الفرص لحل المسائل بصورة مشتركة. وينبغي أن يؤدي ذلك إلى تحسين ارتقاب ومنع المخاطر المحتملة التي يمكن أن تؤثر على استقرار المنطقة. ويمكن أن يساهم ذلك أيضاً في الجهود الوقائية الإقليمية، من قبيل تفعيل اللجان المختلطة لتحسين السيطرة على التهديدات العابرة للحدود، بما في ذلك العنف المتصل بتنقل الماشية والاتجار غير المشروع عبر الحدود الوطنية، وتعزيز التعاون الثنائي من أجل تحقيق السلام والتنمية. وسيستخدم التحليل الإقليمي كذلك لمعالجة اقتصاد الحرب باستخدام جميع الآليات المتاحة، بما في ذلك تحسين إنفاذ نظام الجزاءات. وستعمل البعثة المتكاملة ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا وجميع كيانات الأمم المتحدة المعنية الموجودة في المنطقة والجهات الفاعلة في المنطقة مع بعضها البعض عن كثب على وضع تلك المبادرات الإقليمية.

٧٢ - وبالنظر إلى تأثير اقتصاد الحرب، ولا سيما الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، ينبغي أن تعمل الحكومة وشركاء التنمية على وجه السرعة على معالجة هذه المسألة بصورة شاملة. وسيكون الشركاء الآخرون، بحكم مزاياهم النسبية، في وضع أفضل لدعم الحكومة في وضع تلك الاستراتيجية. ويمكن للبعثة في المقابل أن تدعم الأحكام ذات الصلة في عملية السلام المتصلة بالاستغلال غير المشروع واللامركزية، حسب الاقتضاء.

ثاني عشر - الجوانب المالية

٧٣ - قررت الجمعية العامة، في قرارها ٢٩٠/٧٢ أن تعتمد مبلغ ٩٣٠,٢ مليون دولار للإنفاق على البعثة المتكاملة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩. وحتى ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للبعثة المتكاملة ما قدره ١٨٥,٥ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقرَّرة غير المسدَّدة لجميع عمليات حفظ السلام حتى ذلك التاريخ ١ ٨٢٦,٩ مليون دولار. وسُددت تكاليف القوات ووحدات الشرطة المشكّلة للفترة الممتدة حتى ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٨، بينما سُددت تكاليف المعدّات المملوكة للوحدات عن الفترة الممتدة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨، وفقاً لجدول السداد الفصلي.

ثالث عشر – الملاحظات

٧٤ – منذ عام ٢٠١٣، حين غرقت جمهورية أفريقيا الوسطى مرة أخرى في الأزمة، أحرز تقدم ملحوظ. ومن الأمور ذات الأهمية خاصة عودة النظام الدستوري، وأوجه التقدم المحرز في بسط سلطة الدولة، وتراجع العنف في عدة مقاطعات. غير أنني حذرت منذ عام واحد من أن النزاع قد تصعد وأنه إذا استمر ذلك الاتجاه فهناك خطر حقيقي أن ينتكس الوضع وتقع عواقب كارثية. وبعد مرور عام على ذلك، آتت الاستراتيجية الواردة في القرار ٢٣٨٧ (٢٠١٧) ثمارها وتم احتواء الموقف. وأرحب بهذه التطورات الإيجابية، التي هي نتاج لجهود حثيثة بذلتها الحكومة، بدعم من المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، ولا سيما البعثة.

٧٥ – ومع ذلك، تظل الحالة هشة للغاية ولا يزال خطر حدوث انتكاسة حقيقيا. وهناك أيضاً علامات مقلقة على أن التعجل قد تكون له الأسبقية على إحلال السلام والاستقرار بشكل دائم، في سياق لا يزال الأشخاص يتعرضون فيه للقتل والجرح والتشريد؛ وتدمر فيه المنازل والمجتمعات المحلية أو تستغل هذه الأخيرة للدخول في أعمال عنف ضد بعضها البعض، ويظل فيه خطاب الكراهية يحرض على العنف. واستشرافا للمستقبل، يجب علينا الآن أن نتعاون بصورة أوثق من أجل تحويل السياق السياسي والأمني ودعم الجهود الوطنية لإخراج البلد من هوة الحرب إلى رحاب السلام.

٧٦ – وفي هذا السياق، اشتركتُ مع الرئيس تواديرا والسيد فكي محمد والسيد علام – مي في رئاسة اجتماع وزاري رفيع المستوى بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى على هامش الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة، بالشراكة مع الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي. وقد شعرت بالارتياح إزاء المستوى الرفيع من الدعم الذي أبداه المشاركون لجمهورية أفريقيا الوسطى وللمبادرة الأفريقية، التي أكدوا أنها تشكل الإطار الرئيسي لعملية السلام.

٧٧ – والسبيل الوحيد للتصدي للأزمة المستمرة في البلد هو الحل السياسي، وأشيد بالتقدم المحرز في عملية السلام التي تقودها المبادرة الأفريقية. وتسنح الآن فرص قيمة لكي تؤتي ثمارها قبل الجولة المقبلة من الانتخابات، ولمنع وقوع المزيد من العنف أو تفاقم الحالة. ولذلك أحث جميع أصحاب المصلحة على إعطاء الأولوية لعملية السلام. وأرحب بقوة بالتزام الجهات الفاعلة الإقليمية والمجتمع الدولي بإدراج جميع مبادرات السلام في إطار المبادرة الأفريقية لضمان تجانس عملية السلام ولتعزيز الحوار.

٧٨ – وأشيد كذلك بدور البعثة المتكاملة وجهودها في دعم عملية السلام، اللذين سيتعاظمان مع مضينا قدما معا. وذلك أيضا هو السبب الذي ستسعى من أجله الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي إلى تحقيق المزيد من وحدة الهدف في عملية السلام والعمل معاً بصورة أوثق على تعظيم المزايا النسبية، من قبيل المساعي الحميدة التي تبذلها البعثة، ومركزها الأمني، ووجودها الميداني، ودرايتها الفنية بما في ذلك في مسائل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإصلاح قطاع الأمن، والعدالة الانتقالية.

٧٩ – وإضافةً إلى ذلك، اتفقت مع السيد فكي محمد، على القيام معاً بترشيح شخصية بارزة لتكون جهة ضامنة لعملية السلام وللمساعدة في تعزيز الجهود من أجل نجاح المبادرة الأفريقية بالتنسيق مع جميع شركاء جمهورية أفريقيا الوسطى، ولا سيما الشركاء من المنطقة. ويرمز هذا الإجراء إلى تعزيز مشاركة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وسيسر مشاركة إقليمية أقوى.

٨٠ - ومع مضي عملية السلام في مسارها، يظل شعب جمهورية أفريقيا الوسطى يعيش في معاناة. فإحلال السلام والاستقرار سيستغرق بعض الوقت. ولا يسعنا أن نشهد عملية سلام مخفقة أخرى، للشعب والبلد والمنطقة بأسرها. فالخطر المترتب على ذلك يفوق طاقتنا. ومن الضروري أن يشهد مواطنو البلد تحسنا سريعا وفعليا في حياتهم ونهايةً للعنف. وسيتطلب إحراز تقدم شامل مشاركة قطاعات أوسع من المجتمع في عملية السلام. والواقع أن أبناء البلد، وهم الضحايا الرئيسيون لدورات العنف المتكررة هذه، ولا سيما النساء والشباب، ما برحوا تاريخيا يستبعدون بدرجة كبيرة من عمليات السلام ونتائجها. ولذلك أتطلع إلى قيام قيادة الحكومة والمبادرة الأفريقية بوضع إجراءات تضمن النجاح لعملية السلام. وأحث جميع أصحاب المصلحة على تقديم الدعم وإبداء الالتزام بعملية السلام وكفالة مراعاتها لشواغل الشعب المشروعة والعميقة الجذور، التي يجب أن تكون في صميم أي حل مستدام. وفي الوقت نفسه، لا يمكن التعجّل في عملية السلام؛ بل ينبغي أن تأخذ المفاوضات المتعلقة بالمظالم ما يلزمها من وقت لكي تسفر عن خريطة طريق عملية ومستدامة بشأن سبل المضي قدما.

٨١ - وكما تعلمنا من الماضي، يجب على عملية السلام أن تعطي الأولوية للمسائل الكامنة في جذور الأزمة، وأن تتصدي لها، بدعم من جميع الجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية. وهذه المسائل لا هي تقنية ولا هي إدارية. وعلى هذا النحو، يجب أن ترتكز بشكل راسخ على عملية شاملة للسلام والمصالحة تتمتع بدعم شعبي واسع وبملكية شعبية عريضة. وينبغي أن يكون أمن المدنيين ورفاههم هو نقطة انطلاق أي حوار. ولا يزال يساورني قلق بالغ لأن التنافس العنيف على الاقتصادات غير المشروعة بين الجماعات المسلحة لا يزال يتسبب في إزهاق أرواح الأبرياء، وارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، وتفاقم الحالية الإنسانية الهشة بالفعل. وأدعو الجماعات المسلحة إلى تجديد التزامها بوقف الأعمال العدائية فورا، وإنهاء وجودها المسلح في المناطق المأهولة بالسكان، ووقف أي أنشطة أخرى للتوسع والتجنيد وأي أنشطة غير مشروعة. فمن شأن ذلك أن يبين حُسن نواياها في المشاركة الصادقة في عملية السلام، ويبدي في الوقت نفسه منظورا للأمن والسلام للشعب. وما لم يترجم هذا الالتزام إلى واقع ملموس، فإنه يصعب قيام عملية للسلام قادرة على إنهاء العنف.

٨٢ - وأشعر بخيبة الأمل لأنه على الرغم من الجهود الحميدة التي بذلت على مدى الأعوام القليلة الماضية، ما برحت الجماعات المسلحة تحتفظ بمواقعها ونفوذها في المعاقل الخاصة بكل منها، إن لم تكن عززتها، ولا تزال تستفيد من فرض الضرائب غير المشروعة والاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية. يجب وضع حد لما يسمى بـ ”اقتصاد الحرب“ الذي هو من أهم العوامل المحركة لهذا النزاع. ويتعين اتخاذ إجراءات جذرية لوقف هذه الأنشطة، وهو ما يستلزم توافر الإرادة السياسية والدعم من السلطات الوطنية والإقليمية. ويساورني القلق إزاء الاحتمالات المثيرة للقلق بشأن الأراضي الفضاء الشاسعة غير الخاضعة للحكم في جمهورية أفريقيا الوسطى وفي المنطقة، التي يمكن أن تستخدمها بعض الجهات الفاعلة لأغراض التطرف العنيف. ولا غنى عن اتخاذ إجراءات حاسمة، بما في ذلك وضع آليات إقليمية لتحسين تنسيق التدابير الضرورية. وستواصل الأمم المتحدة دعم هذه الجهود.

٨٣ - ولا زلت أشعر بالصدمة والغضب الشديد إزاء أعمال العنف الشنيعة التي ترتكب ضد المدنيين وحفظة السلام والعاملين في المجال الإنساني. وأدين بأشد العبارات هذه الاعتداءات غير المقبولة، التي قد يشكل بعضها جرائم حرب. وأكرر دعواتي إلى سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى إلى أن تقوم على وجه السرعة بالتحقيق في هذه الجرائم ومحاكمة الجناة. وأقر وأشيد بالجهود التي تبذلها الحكومة والتي

تهدف، بدعم من البعثة المتكاملة ومن البلدان المجاورة، إلى تقديم بعض مرتكبي هذه الجرائم الشنيعة إلى العدالة والمساءلة.

٨٤ - ومن دواعي تفاؤلي الجهود التي تبذلها السلطات الوطنية لتولى مزيد من المسؤولية عن حماية السكان المدنيين وأمنهم. ويقتضي ذلك استمرار العمل القيادي القوي، بما في ذلك إنهاء التلاعب الذي تقوم به الجهات الفاعلة السياسية والجماعات المسلحة من أجل إذكاء التوترات لتحقيق مآرب سياسية خاصة بها أو مكاسب في الموارد بما يضر بالسكان المدنيين، أو من أجل إحداث الفرقة بين الشركاء الدوليين أو الإقليميين. ولم يعد بمقدور شعب جمهورية أفريقيا الوسطى أن يظل الضحية الأبدية لهذه المخططات الأنانية أو الضيقة.

٨٥ - ويتعين تلبية مطالبات مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى المتكررة بالعدالة والمساءلة. بيد أن العمليات القضائية وحدها لا تكفي لضمان توفير الإنصاف للضحايا والمساءلة ودعم المصالحة. وأحث الحكومة بقوة على العمل عن كثب مع البعثة على المضي قدما بوضع وتنفيذ استراتيجية للعدالة الانتقالية تكون شاملة ومراعية للاعتبارات الجنسانية ومتمحورة حول الضحايا، وعلى ضمان امتثالها التام للقواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان. ويجب ربط ذلك أيضاً بعملية السلام التي تقودها المبادرة الأفريقية. والعمل الجاري لإنشاء لجنة الحقيقة والعدالة والتعويضات والمصالحة خطوة جديرة بالترحيب، ينبغي تكميلها بآليات أخرى لضمان أن تكون العملية شاملة ومتكاملة بحق.

٨٦ - وأرحب بالجهود التي بُذلت حتى الآن لبسط سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك في المناطق التي كانت الدولة غائبة فيها في الغالب، وهو ما سيؤدي إلى إرساء الأسس اللازمة لتحقيق اللامركزية وتعزيز الحكم الديمقراطي المحلي. بيد أن سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى لا تزال غير قادرة إلى حد كبير على حماية السكان أو توفير الخدمات لهم، وهو ما يؤثر بشدة على شرعيتها والإحساس بجدواها. وتواجه هذه الجهود معوقات بسبب انعدام الأمن وكذلك بسبب انعدام الوسيلة والقدرات واللوجستيات، وهو ما يتطلب منا بذل المزيد من الجهود للمساعدة على التغلب عليه. وبينما تواصل الدولة بسط وجودها، لا بد من مراعاة حساسيات السكان وتصوراتهم عند نشر ممثلي الدولة، ولا سيما قوات الأمن الوطني. وبالتالي، فإنني أشجع الحكومة بقوة على تقصي سياستها بشأن المشاركة والتمثيل العادلين في إدارة الخدمة العامة، بسبل تشمل ترقية موظفي الخدمة المدنية الأكفاء والمهنيين والمحايدين، بما في ذلك مشاركة أشخاص من فئات عرقية متنوعة. ومن شأن هذه التدابير أن تساعد في تعزيز الوحدة الوطنية وترسيخ شرعية الدولة وما تحظى به من قبول.

٨٧ - وتحقيقا لهذه الغاية، أرحب بنشر القوات المسلحة التي تلقت التدريب على يد بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب العسكري في عدة مناطق في البلد بدعم عملياتي من البعثة المتكاملة. فذلك أمر لا غنى عنه لتعزيز ملكيتها الوطنية والمسؤولية عن أمن بلدها وشعبها وتمهيد الطريق لخروج البعثة من البلد في نهاية المطاف. ويتطلب نشر هذه القوات، وبشكل أعم إصلاح قطاع الأمن، توافر دعم مالي ولوجستي مستدام لتحويل الوضع على أرض الواقع. كما سيتطلب تعزيزَ الجهود الرامية إلى تطوير قوات الدفاع والأمن لتصبح قوات مهنية وتمثيلية ومتوازنة جغرافيا تحظى بقبول السكان المحليين في جميع أنحاء البلد. ولذلك فإنني أشير إلى التوصيات الواردة في رسالتي المذكورة أعلاه المؤرخة ١٥ أيار/مايو والموجهة إلى مجلس الأمن (انظر الفقرة ٦٦). وأشجع أيضاً على إيلاء اهتمام مماثل لقوات الشرطة والدرك الوطنية، باعتبارهما الأداة الرئيسية لكفالة الأمن والنظام. وفي هذا الصدد، أرحب ترحيبا حارا بتوسيع ولاية بعثة

الاتحاد الأوروبي للتدريب العسكري لتشمل تقديم المشورة إلى وزارة الداخلية والدرك بشأن مسائل التعاون المدني – العسكري، بما يكمل الدور الذي تضطلع به البعثة المتكاملة.

٨٨ – وما زلت أشعر بالجزع إزاء استمرار الحالة الإنسانية الخطرة، التي تسببت في الأشهر الأخيرة في بلوغ أعداد المشردين داخليا مستويات فاقت تلك التي كانت سائدة في أوج الأزمة في عام ٢٠١٤. ويساورني قلق مماثل إزاء حالة اللاجئين التي طال أمدها والأعداد الكبيرة من لاجئي جمهورية أفريقيا الوسطى الذين تقطعت بهم السبل في البلدان المجاورة. وأدعو الحكومة إلى تعجيل التدابير الرامية إلى دعم عودة اللاجئين الآمنة والكريمة إلى وطنهم، ولا سيما في الغرب، حيث الأوضاع الأمنية مستقرة. وسيتطلب ذلك تقديم الدعم لإقامة حوار مع المجتمعات المحلية لضمان قبول حقوق الملكية للعائدين وإعادة تأكيدها كما سيتطلب مساعدة من الوكالات الإنسانية.

٨٩ – ويواصل الشركاء في المجال الإنساني توفير الجزء الأعظم من الخدمات الأساسية خارج بانغي في بيئة عمل متزايدة الخطورة والتكلفة، في حين يظل هناك قصور مزمن في تمويل عملياتهم. ومن غير المقبول أن تتعرض الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني للهجوم، مما يتسبب في خسائر في الأرواح وفي نهب إمداداتها. وتؤدي هذه الأعمال إلى وقف العمليات الإنسانية، وهو ما يتسبب ليس فقط في حرمان المجتمعات المحلية من مساعدات تمس الحاجة إليها وإنما أيضا في منع حدوث أي تنمية. وهذه الهجمات يجب أن تتوقف. ويجب على الجماعات المسلحة أن تلتزم بإتاحة إيصال المساعدة الإنسانية والإنمائية. وأحث أيضاً الجهات المانحة على المساعدة في الوفاء بمتطلبات التمويل، باعتبارها حيوية لتقديم المساعدة إذ يواجه نصف السكان مشقة في تلبية الاحتياجات اليومية من الغذاء ويعاني حوالي ثلث السكان من انعدام الأمن الغذائي الحاد.

٩٠ – وهناك حاجة إلى استثمارات جدية في البنية التحتية لفائدة السكان وجهود التنمية، وكذلك لتعزيز قدرة البعثة على التنقل. وأحث الحكومة وجميع الشركاء بقوة على دعم تلك الاستثمارات وعلى البدء بسرعة في إتاحة فرص التنمية والانتعاش التي تكمّل المساعدة الإنسانية وتحل محلها تدريجيا. وأرحب بزيادة مشاركة الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي، بما في ذلك من خلال التزامهما بتعزيز الاستثمار في التنمية باعتباره وسيلة لتهيئة بيئة وفرص اقتصادية مؤاتية لإيجاد فرص العمل. ويتطلب ذلك أيضاً زيادة مواءمة الاستراتيجيات السياسية والأمنية، بحيث تأخذ في الاعتبار الاحتياجات الإنسانية والإنمائية.

٩١ – وعلى الرغم من الشواغل الخطيرة التي أوردتُها في هذا التقرير، لا زلت متفائلا وأرى العديد من الفرص. ولتحقيق تلك الفرص لفائدة شعب جمهورية أفريقيا الوسطى، يتعين أن تكون لنا رؤية مشتركة والتزام أقوى بضمان التعاون المفيد والفعال والشراكات المستمرة، بسبل تشمل تنشيط فريق الدعم الدولي. كما توفر مبادرتي للعمل من أجل حفظ السلام أساساً لبلوغ هذا الدعم الموحد والتعاون الوثيق. وأعرب عن تمسّكي بالالتزامات المبينة في إعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام فيما يخص البعثة المتكاملة وأهيب بجميع أصحاب المصلحة أن يفعلوا الشيء نفسه، وأعرب عن تقديري للغالبية العظمى من البلدان التي وقّعته، ومنها جمهورية أفريقيا الوسطى.

٩٢ – وبناء على الاستنتاجات الواردة في هذا التقرير، أوصي بأن يمدد مجلس الأمن ولاية البعثة لفترة سنة واحدة، حتى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، بالحد الأقصى المأذون به للقوات البالغ ٦٥٠ ١١ من الأفراد العسكريين، بمن فيهم ٤٨٠ من المراقبين العسكريين وضباط الأركان العسكريين؛ وبقوام مأذون به

من أفراد الشرطة يبلغ ٠٨٠ ٢ من أفراد الشرطة، منهم ٤٠٠ من أفراد الشرطة المقدمين بصفة فردية و ٦٨٠ ١ من أفراد وحدات الشرطة المشكلة؛ و ١٠٨ من موظفي السجون.

٩٣ - وينبغي الإبقاء على المهام ذات الأولوية المسندة إلى البعثة بموجب قرار مجلس الأمن ٢٣٨٧ (٢٠١٧) وهي دعم العملية السياسية، وحماية المدنيين، وتيسير تهيئة بيئة آمنة لإيصال المساعدة الإنسانية، مع العمل في والوقت نفسه على تعزيز ولايتها المتصلة بدعمها السياسي لعملية السلام واستراتيجية الأمن، على النحو الموصى به في الفقرات من ٥٥ إلى ٦٠ ومن ٦٨ إلى ٧٠ أعلاه. وسيقتضي ذلك إدخال تعديلات على هيكل البعثة المتكاملة وقدراتها، وبالأخص فيما يتعلق بقدراتها السياسية، وكذلك على قدرات قوتها. وأوصي أيضا بأن يضيف مجلس الأمن إلى ولاية البعثة مهمتين جديدتين هما دعمُ العملية الانتخابية وتوفيرُ دعم لوجستي محدود للقوات المسلحة وقوات الأمن الداخلي الوطنية، على النحو المبين في الفقرتين ٦٣ و ٦٧. وأوصي أيضاً بتعديل دور البعثة المتكاملة فيما يتعلق بالموارد الطبيعية، استنادا إلى المزايا النسبية للشركاء، على النحو المشار إليه في الفقرة ٧٢.

٩٤ - وأود أن أعرب عن امتناني لممثلي الخاص، بارفيه أونانغا - أنيانغا، لما أبداه بثبات من التفاني في العمل والتحلّي بروح القيادة. وأعرب عن عميق تقديري للالتزام الثابت الذي أبداه موظفو البعثة، وفريق الأمم المتحدة القطري، والبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة، في ظروف اتسمت بالصعوبة البالغة في كثير من الأحيان. وأعرب عن امتناني أيضاً لممثلي الخاص لوسط أفريقيا ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، فرانسوا لونسيني فال، على الدور الذي يضطلع به في المنطقة دون الإقليمية دعماً لجمهورية أفريقيا الوسطى. وأشكر الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والاتحاد الأوروبي، والبنك الدولي، والشركاء الثنائيين والدوليين، بمن فيهم الشركاء العاملون ضمن فريق الدعم الدولي، والمنظمات غير الحكومية، لما يبذلونه من جهود متواصلة لمساعدة الحكومة وجميع مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى كي ينعم البلد بالسلام والاستقرار. وفي الختام، أود أن أشكر بحرارة السيد فالديس على مساهمته في جهودنا المبذولة في جمهورية أفريقيا الوسطى من خلال قيادته للاستعراض الاستراتيجي.


MINUSCA
October 2018
CHAD
SUDAN
SOUTH SUDAN
CENTRAL AFRICAN REPUBLIC
CAMEROON
CONGO
DEMOCRATIC REPUBLIC OF THE CONGO
Sector WEST
Sector CENTER
Sector EAST
Bangui
Birao
Ndélé
Kaga Bandoro
Bossangoa
Bozoum
Bouar
Berberati
Sibut
Bambari
Bria
Bangassou
Obo
Zémio
Nola
Mbaïki
HQ
FORCE HQ
JTB
UNPOL
FPU
PSU
QRF
SOF
MP
BANGLADESH
PAKISTAN
RWANDA 2
CAMEROON 1
CAMEROON 2
PERU
TANZANIA
BURUNDI
MAURITANIA
NEPAL
CONGO
MOROCCO
SRI LANKA
CAMBODIA
ZAMBIA
EGYPT
GABON
RWANDA
PORTUGAL
INDONESIA
SENEGAL
SERBIA
JORDAN
Joint Task Force Bangui
Battle Group
Military Observer Position
National Capital
Prefecture Capital
Town, Village
Major Airport
International Boundary
Undetermined Boundary*
Prefecture Boundary